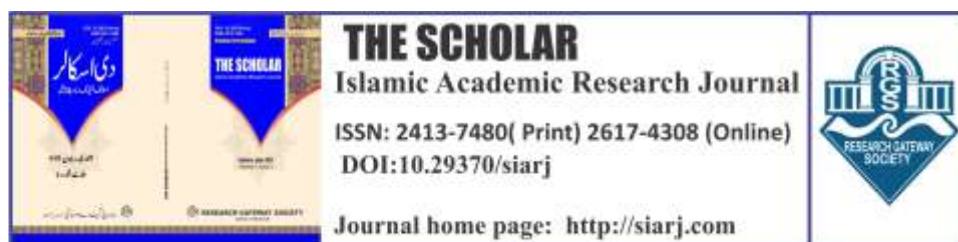


منهجُ المُحَدِّثين في التعامل مع الرِّوايات التَّاريخيَّة

-دراسة نظرية تطبيقية-

APPROACH OF HADITH SCHOLARS IN DEALING WITH HISTORICAL NARRATIONS

-THEORETICAL AND APPLIED STUDY-

Faraz Ul Haq

Ph.D in Sciences of Hadith Department, Faculty of Hadith and Islamic Studies, Islamic

.University of Madinah Munawwarah, Saudi Arabia

Email: abuhasanfaraz@gmail.com

ORCID ID: https://orcid.org/0000-0002-5734-2795

To cite this article:
Faraz Ul Haq. "APPROACH OF HADITH SCHOLARS IN DEALING WITH HISTORICAL NARRATIONS -THEORETICAL AND APPLIED STUDY-." The Scholar-Islamic Academic Research Journal 7, No. 2 (December 26, 2021).

To link to this article: https://doi.org/10.29370/siarj/issue13arabic5

Journal	The Scholar Islamic Academic Research Journal Vol. 7, No. 2 || July -December 2021|| P. 91-107
Publisher	Research Gateway Society
DOI:	10.29370/siarj/issue13arabic5
URL:	https://doi.org/10.29370/siarj/ issue13arabic5
License:	Copyright c 2017 NC-SA 4.0
Journal homepage	www.siarj.com
Published online:	2021-12-26







منهجُ المُحَدِّثِين في التعامل مع الرِّوايات التَّاريخيَّة

-دراسة نظرية تطبيقية-

APPROACH OF HADITH SCHOLARS IN DEALING WITH HISTORICAL NARRATIONS

-THEORETICAL AND APPLIED STUDY-

Faraz Ul Haq

ABSTRACT:

This research includes an introduction, four topics, and a conclusion, I have highlighted the approach of scholars of Hadith in dealing with historical narrations which do not usually include the rulings and details of the Shariah, so I have given examples that the Scholars of Hadith do not deal with historical narrations as they deal with the general Ahadiths, and I mentioned examples of their words and their practices. Although the general principles of investigation and scrutiny in accepting news were present in their work, but the degree of strictness therein is not the same as in the narrations of rulings, and I have mentioned an applied example from the work of Al-Hafiz Ibn Hajar where he accepted the narrations of some of the narrators who are concerned with the narrations of History, in the chapter on biography and history, but did not accept it In the chapter on the permissible and the forbidden, which confirms the difference between the two chapters, and I concluded my research by mentioning the results of the research with recommendations

.**KEYWORDS:** Scholars of Hadith, historical narrations, Ahadiths

الكلمات المفتاحية: المحدِّثين، الروايات، التَّاريخيَّة، الاحاديث

إن علم التاريخ يستفاد منه دروس وعبر، ويقيم به الحاضر، ويستفاد بتنوعه في التطوير

والعمران، وفي مختلف مجالات الحياة، ويجب أن يكون ا لتاريخ المعتمد لذلك تاريخاً صحيحاً من حيث نقله، وإلا فستكون الثمرة المبنية عليها غير مجدية.

ولا يكون التاريخ صحيحاً إلا إذا استُمِدّ من المصادر الموثوقة الصحيحة، التي في مقدمتها كتاب الله العزيز، الذي {لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ} [فُصِّلَت:42] . ففيه مادة تَارِيخية وَاسعَة، متنوعة العصورَ، تتناولَ عدَداً مَن الحوادَث، وتتعمقَ -أحياناً- في تفصيلات دقيقة.

ويلي هذا المصدر الموثوق، ما صح عن النبي ﷺ من أحاديث، فإنها تحتوي على معلومات تاريخية عن بعض الأمم السالفة، وعن عصر السيرة النبوية ثم من تبعه من الخلفاء والأصحاب.

أما المصدر الثالث من مصادر التاريخ الموثوقة، فهو: الروايات التاريخية المسندة؛ التي يرويها أصحاب المصنفات المسندة والتي منها: كتب الحديث، وكتب التاريخ، والكتب التي خصصت لتراجم الرجال؛ يروونها بأسانيدهم إلى أصحابها التي عاشوا الأحداث وعاينوها.

فهذه هي مصادر التاريخ الموثوقة التي يجب على كل باحث في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم وتاريخ الخلفاء الراشدين، أن يستقي معلوماته منها.

وعلى القارئ الحصيف أن يسعى لتجنب الروايات الواهية والموضوعة، ليكون بناؤه التاريخي سليم القواعد، صالحاً لاستمداد العبر منه.

وقد أردت إلقاء الضوء على طريقة المحدثين في التعامل مع المرويات التاريخية، وهل تعاملوا معها مثل بقية الروايات المسندة في أبواب الحلال والحرام، أم جعلوا لها معايير أقل صرامة في القبول والنقد، كما تطرقت إلى نماذج من تطبيقاتهم ثم استخرجت منها بعض الضوابط في التعامل مع الروايات التاريخية.

دراسات سابقة:

كُتبت بعض الكتابات المعاصرة في هذا الباب، وقد حاول أصحابها بيان الموضوع بشيء من التفصيل والتمثيل، لكن أغلبها لم تتطرق إلى وضع ضوابط ومعايير تكون خلاصة لمن أراد التعامل مع تلكم الروايات، وفيما يلي ذكر لأسماء أبرز تلكم الدراسات:

1- نقدُ الحديث بالعَرضِ على الوقائع والمعلومات التاريخيَّة للدكتور سلطان سند العكايلة، دار الفتح للدراَسات والنشر- الأردن، طبع سنة 1435هـ.

2- مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي وتدوينه د خالد كبير علال، طبعة في دار البلاغ – الجزائر 1424هـ - 2003م.

3- منهج المحدثين في نقد الروايات التاريخية: دراسة تطبيقية على كتاب "المستدرك على الصحيحين" للإمام الحاكم (ت405هـ) للباحث إياد أحمد سلامة، وهي رسالة الدكتوراه من جامعة اليرموك، إربد. عام 2010م.

4- المنهج الإسلامى لدراسة التاريخ وتفسيره للدكتور مُحَمَّد رشاد خليل، طبع بدار المنار، القاهرة 1984م.

قد قسمت هذا البحث إلى مقدمة، وستة مباحث، وخاتمة، وفهارس.

المبحث الأول: أهمية الإسناد في قبول الأخبار:

إن الله جل وعلا شرف هذه الأمة بالإسناد، فهو خصيصة لهذه الأمة، وجميع الملل السابقة لم يعتنوا بالإسناد، ولهذا دخل في كتبهم وتعاليمهم الخطأ والتحريف، ولم تبق على حالتها، وقد أثر عن السلف الصالح ما يبين مكانة الإسناد في الإسلام, فقد اعتنى به العلماء في جميع أبواب الدين، وما جاء عنهم في ذلك كثير.

فمن ذلك: ما صح عن مُحَمَّد بن سيرين أنه قال: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم"[1].

وقوله أيضاً: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا

[1] Muslim, muslim bin Hajjaj Naisaburi, Muqaddama Sahee muslim, (Dar ihya ul turas, Berut, n.d) vol.1, P.14.

رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[2].

فذكر رحمه الله أن الاعتناء بالاسناد والتنقيب عنه قديم، وقد احتيج إليه في تمحيص الأخبار.

وقال الحاكم النيسابوري: (فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له –يعني أهل الحديث– وكثرة مواظبتهم على حفظه؛ لدَرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع منه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعَرَّت عن وجود الأسانيد فيها كانت بتْراً)[3].

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أهمية الإسناد بقوله: "علم الإسناد والرواية مما خص الله به أمة مُحَمَّد ﷺ وجعله سلَّماً إلى الدراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنة، أهل الإسلام والسنة، يفرقون به بين الصحيح والسقيم والمعوج والقويم".

ثم ذكر حال المخالفين فقال:

"وغيرهم من أهل البدع والكفار، إنما عندهم منقولات، يؤثرونها بغير إسناد، وعليها من دينهم الاعتماد، وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل، ولا الحالي من العاطل، وأما هذه الأمة المرحومة وأصحاب هذه الأمة المعصومة، فإن أهل العلم منهم والدين هم من أمرهم على يقين، فظهر لهم الصدق من المين، كما يظهر الصبح لذي عينين"[4].

وهذا الأمر لا يتنازع فيه الم خالف بل يقر به، لأن الواقع خير دليل على صدق هذا الكلام. ويقول الدكتور مُحَمَّد أبو شهبة: "ولا أكون غالياً، أو متعصباً إذا قلت: إن الأصول

---

[2] Muslim, muslim bin Hajjaj, Muqaddama Sahee muslim vol.1, P.15.

[3] Al hakim, abu Abdullah hakim Naisaburi, Marefah Uluum ul hadith (Darul kutub ilmiyyah, Berut 1977), P.6.

[4] Ibn Taymiah, Ahmed bin abdul salam bin taymiyyah, Majmoo Al Fatawa, (King fahd Quran complex 1425H) Vol.1 P.9.

التي وضعها علماء أصول الحديث لنقد المرويات، هي أرقى وأدق ما وصل إليه العقل البشري في القديم والحديث..."[5].

فعلم مما تقدم أن الإسناد جزء لا يتجزأ من رواية الحديث –في جميع فروع الشريعة– , وقد اهتم العلماء بتمحيصه وتفحيصه غاية الاهتمام, وأعملوا مع قواعد الإسناد قواعد نقد المتن للوصول إلى الأخبار الثابتة التي يعول عليها.

المبحث الثاني: موقف المحدثين من الروايات التاريخية:

إن النظر في تعامل المحدثين مع مختلف المرويات يعطينا تصورا دقيقا عن مناهجهم وعن أصولهم التي راعوها في التخريج والنقد، فنجد في الروايات المتصلة بالعقيدة والأحكام أنهم يحرصون على الاعتماد فيها على الأحاديث المقبولة المكتملة شروط القبول، وينقدون الضعيفة منها لفقد شرط من شروط القبول, عالمين أن الأحاديث المقبولة على شرط المحدثين كافية لبيان العقيدة وأحكام الشريعة, فإنها كانت الهدف الأكبر للمحدثين عند التحمل لما تحتوي من تفاصيل الشريعة الإسلامية، لذا فإن المحدثين أولوا تلك الأحاديث عناية كبيرة وأحاطوا رواتها بدراسة دقيقة ة واسعة, واهتموا بطرق تحملها وأدائها, فإذا طُبِّقَت قواعدَهم على أحاديث العقيدة والأحكام فهي أهل لذلك لما بلغته من الدقة والإتقان.

أما المرويات التاريخية فهي في كثير من الأحيان ترد فيها تفاصيل الأحداث والقصص، وكذا الحال في كتب التاريخ التي تروي بالأسانيد, فيكون نظر المؤرخ في بعض الأحايين منصبا إلى إكمال حلقات القصة، فربما يقع منه التساهل في إيراد الروايات التي تشتمل على تفاصيل الوقائع لإعطاء صورة شاملة لقارئ التاريخ، ومن هنا يقع منه بعض التساهل في ذكر تلكم الروايات.

ومع ما تقدم من حكاية واقع المنهجين فإن المحدثين طبقوا عامة قواعد علماء الحديث في نقد الروايات التاريخية مع عدم التخلي عن الروايات التي لا تصل إلى أعلى

[5] Abu Shahba, Muhammad bin Suwailim abu shahbah, Defa an Sunnah, (Makataba Al Sunnah, first edition 1983) P.36.

مستوى الصحة الحديثية, ففي الأبحاث التاريخية تعتبر الروايات المسندة من طرق رواة لا يبلغون مستوى الثقات أفضل من الروايات والأخبار غير المسندة, لأن فيها ما يدل على أصلها, ويمكن التحكم بنقدها وفحصها بصورة أفضل من الأخبار الخالية من السند.

فالمحدثون –رحمهم الله– طبقوا قواعد النقد والتمحيص في المرويات التاريخية لكن ليست بالمستوى الذي فعلوه في المرويات الأخرى.

قال الإمام أحمد بن حنبل: (إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسُّنن تشدَّدنا، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال، وما لا يضع حكْما ولا يرفعه، تساهلنا في الأسانيد)(6).

وذكر الإمام أحمد أيضا أن أحاديث الرقاق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجيء شيء فيه حكم(7).

ويوضح هذا المنهج أكثر في اختيار الإمام أحمد بن حنبل روايات بعض الرواة كمحمد بن إسحاق(8)، فقد سئل عبد الله بن أحمد بن حنبل عنه فقال: "كان أبي يتتبع

---

(6) Al Khateeb, Ahmed bin ali bin sabit Al Baghdadi, Al kifayah fi Usuul ir riwayah (Dar ibn al jawzi, Dammam, 1432H), vol. 1, P. 327.

(7) Al Khateeb, Al kifayah, vol. 1, P. 328.

(8) محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي مولاهم المدني، مات سنة (150هـ) ويقال بعدها، روى له البخاري تعليقا، ومسلم، والأربعة.

قال الإمام أحمد -وذُكر ابن إسحاق-: (أما في المغازي وأشباهه فيكتب، وأما في الحلال والحرام فيحتاج إلى مثل هذا - ومد يده وضم أصابعه)، وقال أبو يعلى الخليلي: وإنما لم يخرجه البخاري في "الصحيح"؛ من أجل روايته للمطولات, والمغازي, ويستشهد به, **وأكثر عنه فيما يحكي في أيام النبي** ﷺ وفي أحواله, وفي التواريخ, وهو عالم واسع العلم، وقال الخطيب: (وقد أمسك عن الاحتجاج بروايات ابن إسحاق غيرُ واحد من العلماء لأسباب منها أنه كان يتشيع، وينسب إلى القدر، ويدلس في حديثه، فأما الصدق فليس بمدفوع عنه... وقد اختبره أهل الحديث فرأوا صدقا وخيرا، مع مدحة ابن شهاب له، وقد ذاكرت دحيما قولَ مالك -يعني فيه- فرأى أن ذلك ليس للحديث إنما هو لأنه اتهمه بالقدر)، وقال الذهبي: (الذي استقر عليه الأمر أن ابْن إسحاق صالح الحديث، وأنه في المغازي أقوى مِنْهُ في الأحكام). وقال ابن حجر: (إمام المغازي، صدوق يدلس، ورُمي بالتشيع، والقدر). وقال أيضًا: (وحديثه مع ذلك لا ينزل عن درجة الحسن، بشرط السلامة من التدليس). وينظر لترجمته:

حديثه ويكتبه كثيراً بالعلو والنزول، ويخرجه في "المسند"، وما رأيته اتقى حديثه قط، فقيل له: يحتج به؟ قال: "لم يكن يحتج به في السنن"(9).

والمنهج المذكور كان منهج المحدثين في تناول الروايات التاريخية، وعليه فتطبيق منهجهم الأصيل على الأخبار المنقولة هي الوسيلة إلى الترجيح بين الروايات المتعارضة, كما أنها خير معين في قبول أو رفض بعض المتون المضطربة أو الشاذة عن التاريخ, كما أنهم حرصوا عند التطبيق والإفادة من تلك الروايات المتعارضة أن يتم ذلك بمرونة, آخذًا بعين الاعتبار أن الأحاديث غير الروايات التاريخية, وأن الأولى نالت من العناية ما يمكنها من الصمود أمام قواعد النقد ما لا يمكن لعامة أسانيد المرويات التاريخية.

المبحث الثالث: مقارنة بين منهج المحدثين ومنهج المؤرخين في دراسة التاريخ والسيرة:

لا شك في وجود فرق ظاهر بين رواية (الحديث) ورواية (الأخبار) فالأولى تبنى عليها الأحكام وإقامة الحدود، فهي تتصل مباشرة بأصل من أصول التشريع، ومن هنا تحرز العلماء -

رحمهم الله- في شروط من تؤخذ عنه الرواية.

بينما يختلف الأمر بالنسبة لرواية الأخبار، فهي وإن كانت مهمة - لا سيما حينما يكون محتواها بعض الأحكام أو بعض الإخبار عن الصحابة – إلا أنها لا تمحص كما يمحص الحديث، فلا بد من مراعاة هذا الفرق.

ولما كان من العسير تطبيق منهج المحدثين بكل خطواته على جميع الأخبار التاريخية،

Ibn abi hatim, Abdul rehman bin abi hatim al razi, Al jarho wal tadeel, (Daira maaraif al usmania, first edition, 1371H), vol. 1, P.192.
Al Khateeb, Al Baghdadi, Tareekh Baghdad (Dar al gharb al islami, Beirut, 1422H), vol. 2, P. 22-28.
Al zahabi, Shamsuddin Muhammad bin ahmed bin usman, Tareekhul Islam, (Dar al Gharb, 2003), Vol. 4, P.196.
(9) Al Khateeb, Tareekh Baghdad, Vol.2, P.22.

لكونها لا تصل في ثبوتها وعدالة رواتها واتصال أسانيدها إلى درجة الأحاديث النبوية إلا فيما يتعلق ببعض المرويات في السيرة والخلافة الراشدة، من أجل ذلك فرق العلماء بين ما يتشدّد فيه من الأخبار وبين ما يتساهل فيه تبعاً لطبيعة ما يروى، فإذا كان المروي متعلقاً بالنبي - ﷺ- أو بأحد من الصحابة ﷺ، فإنه يجب التدقيق في رواته والاعتناء بنقدهم.

ويلحق بهذا ما إذا كان الأمر متعلقاً بتجريح أحد من العلماء والأئمة – ممن ثبتت عدالته – أو تنقصهم وتدليس حالهم على الناس، لأن كل من ثبتت عدالته لا يقبل جرحه إلا ببينة واضحة.

يضاف إلى ذلك الأمور المتعلقة بقضايا الاعتقاد أو التحليل والتحريم في الأحكام الشرعية، فإنه لابد من التثبت من حال الرواة ومعرفة النقلة، ولا يؤخذ في هذا الباب إلا من الثقات الضابطين.

أما إذا كان الخبر المروي لا يتعلق بشيء مما سبق، فإنه يتساهل فيه، **وهذا لا يعني الرواية عن الذين عرفوا بالكذب أو ساقطو العدالة**، لأن ساقط العدالة لا يسوغ الأخذ عنه أصلاً، وإنما المقصود بالتساهل إمرار أو قبول رواية من ضعف ضبطه بسبب الغفلة أو الغلط، أو التغيّر والاختلاط، ونحو ذلك، أو عدم اتصال السند كالرواية المرسلة أو المنقطعة.

وبناء على ذلك يرى العلماء عندئذ قبول الروايات التاريخية الضعيفة، فيستشهد بها، لأنها قد تشترك مع الروايات الصحيحة في أصل الحادثة، وربما يستدل بها على بعض التفصيلات ويتم الجمع بينها وبين الروايات الأخرى التي هي أوثق سنداً.

وهذا ما أشار إليه الدكتور أكرم ضياء العمري أن اشتراط الصحة الحديثية في قبول الأخبار التاريخية التي لا تمس العقيدة والشريعة فيه تعسف كبير، والخطر الناجم عنه ليس بيسير، لأن الروايات التاريخية التي دوَّنها أسلافنا المؤرخون لم تعامل معاملة الأحاديث، بل تمّ التساهل فيها، وإذا رفضنا منهجهم فإن الحلقات الفارغة في تاريخنا ستمثّل هوة سحيقة بيننا وبين ماضينا، مما يولد الحيرة والضياع والتمزق والانقطاع، ويبقى منهج المحدثين في نقد أسانيد الروايات التاريخية وسيلتنا إلى الترجيح بين الروايات المتعارضة، كما أنه خير معين

في قبول أو رفض بعض المتون المضطربة أو الشاذة عن الإطار العام لتاريخ أمتنا[10].

ويؤيده ما قاله ابن سيد الناس من نقل مذهب جماهير أهل العلم: (والذي ذهب إليه كثير من أهل العلم الترخص في الرقائق وما لا حكم فيه من أخبار المغازي، وما يجرى مجرى ذلك، وأنه يقبل فيها من لا يقبل في الحلال والحرام لعدم تعلق الأحكام بها) [11].

ومن الأمثلة على تصرف المحدثين مع المؤرخين ومروياتهم صنيع الحافظ ابن حجر –رحمه الله–، فالحافظ ابن حجر عند الجمع والترجيح بين الروايات في كتابه "**فتح الباري**"، يرفض رواية مُحَمَّد بن إسحاق إذا عنعن ولم يصرح بالتحديث[12]، ويرفض رواية الواقدي بل قد قال: (والواقدي لا يحتج به إذا انفرد فكيف إذا خالف)[13]، وذلك لأنه

---

[10] Al Amri, Akram bin zia, Dirasat Tareekhiyyah (Islamic university of Madinah), P.26-28.

[11] Ibn sayyidil naas, Muhammad bin Muhammad Abul fath, (Dar al Qalam Beirut, 1st edition, 1993), Vol.1, P.141.

[12] Ibn Hajar, Ahmed bin ali bin hajar Al asqalani, Fathul Bari (Maktaba Saladiyya, Vol. 3, P.599, Vol. 11, P.163, Vol. 12, P. 89.

[13] Ibn Hajar, Fathul Bari, Vol. 1, P.340, Vol. 7, P.472, Vol. 8, P. 157.

ومحمد بن عمر بن واقد الأسلمي، الواقدي، أبو عبد الله المدني، توفي سنة 207هـ قال علي بن المديني عن الواقدي: (عنده عشرون ألف حديث لا أصل لها)، وقال أبو داود السجستاني: (لا أكتب حديثه ولا أحدث عنه، ما أشك أنه كان يفتعل الحديث، ليس ننظر للواقدي في كتاب إلا تبيّن أمره)، وقد قال الذهبي عنه: (وقد تقرر أن الواقدي ضعيف، **يحتاج إليه في الغزوات والتاريخ**، ونورد آثاره من غير احتجاج، أما في الفرائض؛ فلا ينبغي أن يذكر، فهذه الكتب الستة، و (مسند أحمد)، وعامة من جمع في الأحكام، نراهم يترخصون في إخراج أحاديث أناس ضعفاء، بل ومتروكين، ومع هذا لا يخرجون لمحمد بن عمر شيئا، مع أن وزنه عندي أنه - مع ضعفه - يكتب حديثه ويروى؛ لأني لا أتهمه بالوضع، وقول من أهدره، فيه مجازفة من بعض الوجوه...). سير أعلام النبلاء (469/9)، وقال ابن حجر: (متروك مع سعة علمه).

وينظر لترجمته:

Al bukhari, Muhammad bin Ismail bin Ibrahim, Al tareekh Al kabeer, (Daira tul maraif al Usmania, Hyderabad, India, 1380H), Vol.1, P.178.

Al Khateeb, Tareekh Baghdad, Vol. 4, P.5.

Al mizzi, Abul hajjaj Yousuf bin Abdul rehman, Tahzeebul kamal (Muassasa al Risala, Beirut, 1400H) Vol. 26, P. 180.

متروكٌ عند علماء الجرح والتعديل فضلاً عن غيرهما من الإخباريين الذين ليس لهم رواية في كتب السنة، ومع ذلك فإنه قد يستشهد برواياتهم، ويستدل بها على بعض التفصيلات، ويحاول الجمع بينها وبين الروايات الأخرى التي هي أوثق إسناداً، وذلك من أجل بناء الصورة التاريخية الصحيحة(14).

وهذا يدل على قبوله لأخبارهم فيما تخصصوا فيه من العناية بالتاريخ والسير، وهو منهج معتبر عند العلماء المحققين –كما تقدم– وإن لم يقبلوا روايتهم في الأحكام الشرعية.
فنجد ابن حجر يقول عن مُحَمَّد بن إسحاق في "التقريب": (إمام في المغازي، صدوق يدلس)(15).

ويقول عن الواقدي في "التقريب": (متروك، مع سعة علمه)(16).

ويقول عن زياد البكائي(17): (صدوق، ثبت في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين).

Ibn Hajar, Ahmad bin ali bin Hajar Al asqalani, Taqreebul Tahzeeb (Dar ul Rasheed, Syria, 1986) (6175).

(14) ibn Hajar, Fathul Bari, Vol. 7, P.520.

(15) Ibn Hajar, Taqreeb ul Tahzeeb, (5725).

(16) Ibn Hajar, Taqreeb ul Tahzeeb, (6175).

(17) Ibn Hajar, Taqreeb ul Tahzeeb, (2085).

زياد بن عبد الله بن الطفيل العامري البَكّائي- بفتح الموحدة وتشديد الكاف، نسبة إلى بني البكاء من بني عامر بن صعصعة- أبو محمد الكوفي، له في البخاري موضعٌ واحد متابعةً، مات سنة ثلاث وثمانين. قال أبو داود: قلت لأحمد بن حنبل: زياد يعني صاحب المغازي البكائي؟، قال: (ما أرى كان به بأس، كان ابن إدريس حسن الرأي فيه)، وقال يحيى بن معين: (زياد البكائي ليس حديثه بشيء، وكان عندي في المغازي لا بأس به، زعم عبد الله ابن إدريس أن زياد البكائي باع بعض داره، وكتب المغازي)، وقال الذهبي: (الشيخ، الحافظ، المحدث.... راوي "السيرة النبوية" عن ابن إسحاق).

ينظر لترجمته:

Al khateeb, Tareekh Baghdad, Vol. 9, P.501.

Ibn Abi Hatim, Al Jarh wa tadeel, Vol. 3, P.538.

Al Zahabi, Siyar Aalam An nubala, (Muassasa Al Risalah, Beirut, 1405H), Vol. 9, P.5.

ويقول عن سيف بن عمر التميمي[18] -صاحب كتاب "الردة"- كما في "تقريب التهذيب": (ضعيف في الحديث، عمدة في التاريخ)[19]، ففي كل هذه الأقوال يشير إلى أن التعامل مع مروياتهم ينبغي أن يكون مختلفا من باب إلى آخر.

وعليه فمنهج المحدثين في التمحيص والتدقيق في نقلة الأخبار وإن لم يطبق تماماً على الروايات التاريخية، لكنه كان حاضرا في عموم التعامل مع المرويات المسندة، وباتباع منهج المحدثين دخل التحري والتدقيق والتحقيق والنقد في النظر في الأخبار، فأضاف الكثير وساهم في جمع التاريخ الصحيح المبني على الأصول والقواعد، البعيد عن الأهواء والنزعات.

ومما يزيد الأمر وضوحاً وجود العلاقة العلمية الوثيقة بين التاريخ والحديث:

فإن قواعد النقد الحديثية استعملت إلى حد ما في التاريخ أيضا, وقد ساعد على ذلك أن الروايات التاريخية كانت تتصدرها الأسانيد كما هو شأن الأحاديث، ويزاد على هذا أن العلماء قد اشترطوا في المؤرخ ما اشترطوه في رواة الحديث من العدالة والضبط.

وبذلك أمكن تطبيق قواعد نقد الحديث في نقد الروايات التاريخية, ولكن ذلك لم يتم بنفس الدقة بل حدث تساهل في ميدان التاريخ كما تقدم.

المبحث الرابع: ذكر مناهج المؤرخين والمحدثين في القرون الأولى:

---

(18) سيف بن عمر التميمي الضبي، متهم بوضع الحديث والتحديث بالموضوعات، والرواية عن الكذابين والمجهولين. وقال عنه يحي بن معين: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: متروك، بابة الواقدي، وقال عنه ابن عدي: ولسيف بن عمر أحاديث غير ما ذكرت، وبعض أحاديثه مشهورة، وعامتها منكرة لم يتابع عليها، وهو إلي الضعف أقرب منه إلي الصدق، وقال الذهبي: تركوه، واتهم بالزندقة.

وينظر لترجمته:

Al Ajurri, Abu Obaid al Ajurri, Sualat al Ajurri, (Makataba Farooq Al Haditha, Egypt), P. 60.

Ibn Adi, Abu ahmed Abdullah bin adi, Al kamil (Al rushd, Ryadh, 2013), Vol. 6, P.19.

Al zahabi, Shamsuddin Muhammad bin ahmed bin usman, (Al Nahdha al haditha, 1967), P.183.

(19) Ibn Hajar, Taqreeb ul Tahzeeb, (2724).

The Scholar Islamic Academic Research Journal
Vol. 7, No. 2 || July –December 2021||P.91-107
https://doi.org/10.29370/siarj/ issue13arabic5

إن الاهتـ ـمام بكتابة التاريخ والسيرة النبوية ظهر مبكرا في تاريخ الإسلام، وقد تناولها بالتصنيف المؤرخون والمحدثون في القرون الأولى.

وتمتاز كتابات المؤرخين مثل الواقدي، والبلاذري[20] بالعناية بمراعاة ترتيب الأحداث ترتيبا زمنيا وموضوعيا، في حين تظهر التجزئة للأحداث في كتابات المحدثين الذين التزموا بقواعد الرواية وتمييز الأسانيد عن بعضها، وربما قطّعوا الرواية الواحدة فخرّجوا بعضها في مكان وبقيتها في مكان آخر لموضوعات (تراجم) مؤلفاتهم، كما يظهر ذلك جليًّا في قسم المغازي الذي كتبه الإمام البخاري ضمن "صحيحه"، ويظهر بصورة أخف في "صحيح الإمام مسلم" بسبب عنايته الخاصة بسرد المتون الطويلة وتحرير ألفاظها، لأنه أقل عناية من البخاري بتقطيع الرواية حسب تراجم كتابه.

وبعض المؤلفين جمع بين صفتي المحدث والمؤرخ مثل مُحَّد بن إسحاق، وخليفة بن خياط، ويعقوب بن سفيان الفسوي، ومُحَّد بن جرير الطبري، هؤلاء أفادوا من منهج المحدثين بالتزام سرد الأسانيد ومحاولة إكمال صورة الحدث عن طريق جمع الأسانيد أحياناً أو سرد الروايات التي تشكل وحدة موضوعية تحت عناوين دالة.

ولكن غالب الذين كتبوا في السيرة والتاريخ اهتموا بجمع ما أمكنهم من الروايات وتدوينها دون أن يشترطوا الصحة فيما يكتبونه، وأحالوا القارئ على الأسانيد التي أوردوها ليعرف الصحيح من الضعيف، وتفرد عنهم الإمامان البخاري ومسلم حيث اشترطا الصحة فيما روياه من روايات السيرة والتاريخ ضمن كتابيهما في الصحيح[21].

---

[20] هو أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري من أهل بغداد (ت ٢٧٩هـ)، صاحب "أنساب الأشراف"، قال ابن عساكر: (بلغني أن البلاذري كان أديبا راوية له، كتب جياد، ومدح المأمون بمدائح، وجالس المتوكل). ينظر لترجمته:

Ibn Asakir, Abul Qasim Ali bin Al hasan, Tareekh Dimashq, (Dar ul fikr, 1995), Vol.6, P.74.

Al Zahabi, Siyar Aalam An nubala, Vol. 13, P.162.

[21] قال ابن جرير: (وليعلم الناظر في كتابنا هذا أن اعتمادي في كل ما أحضرت ذكره فيه مما شرطت أني راسمه فيه، إنما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا

المبحث الخامس: أمثلة تطبيقية على منهج المحدثين في التعامل مع الروايات التاريخية:

مما يزيد البحث النظري وضوحا ذكر مثال تطبيقيٍ لبعض أئمة الحديث الذين مارسوا علم الحديث وخبروه سنين عديدة في كيفية تعاملهم مع روايات بعض من تَكلم فيهم إلا أنهم ضبطوا أبواب التاريخ والمغازي.

فقد ذكر الحافظ ابن رجب أن رَسول الله ﷺ صلى خلف أَبِي بَكْر في مرضه، ولم يذكر له مستندًا إلا أن قال: (وقد ذكر كثير من أهل المغازي والسير أن رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْه وسَلَّم – صلى خلف أَبِي بَكْر في مرضه، منهم: موسى بن عقبة، وهو أجلُّ أهل المغازي، وذكر أن صلاته خلفه كانت صَلاة الصبح يوم الإثنين، وهو آخر صلاة صلاها، وذكره عَن ابن شهاب الزُّهري)[22].

والحافظ اَبن حجر العسقلاني لما أتى إلى شرح قصة ثمن جبل جابر ﷺ في "الجامع الصحيح"[23]، عرض الأقوال التي قيلت في مكان وقوع القصة، ومتى كانت، فذكر أن في بعض الروايات: "في بعض أسفاره ﷺ"[24] من غير تعيين، وهو الذي ذكره أكثر الرواة عن جابر ﷺ، ومن الرواة عنه قال: "كنت في سفر"[25]، ومنهم من قال: "كنت في غزوة

مسندها إلى رواتها فيه، دون ما أدرك بحجج العقول، وأستنبط...فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه، أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجها في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتي من قبل بعض ناقليه إلينا، وإنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا).

Al Tabari, Muhammad bin Yazeed Abu Jafar, (Darul Turas, Beirut, 1387H) Vol.1, P.8.

(22) Ibn Rajab, Abdul rehman bin ahmed bin Rajab, (Al ghuraba al athariyya, Al Madinah Al Munawwarah, 1996), Vol. 6, P.78.

(23) ولفظه في "الصحيح" (رقم: 2718): (حدثنا أبو نعيم، حدثنا زكرياء، قال: سمعت عامرا، يقول: حدثني جابر رضي الله عنه: أنه كان يسير على جمل له قد أعيا، فمر النبي ﷺ، فضربه فدعا له، فسار بسير ليس يسير مثله، ثم قال: «بعنيه بوقية»، قلت: لا، ثم قال: «بعنيه بوقية»، فبعته، فاستثنيت حملانه إلى أهلي، فلما قدمنا أتيته بالجمل ونقدني ثمنه، ثم انصرفت، فأرسل على إثري، قال: «ما كنت لآخذ جملك، فخذ جملك ذلك، فهو مالك».

(24) Muslim, Al Sahee, Kitabul Musaqat, (715).

(25) Al nisai, Ahmed bin shoaib bin ali al nisai, Sunan al Nisai, (Maktabul Matbuat al islamiah, aleppo, 1986), Vol. 7, P.297. (4367).

تبوك"[26]، ثم قال الحافظ ابن حجر: (لكن جزم ابن إسحاق عن وهب بن كيسان في روايته المشار إليها قبل بأن ذلك كان في غزوة ذات الرقاع من نّخّل، وكذا أخرجه الواقدي من طريق عطية بن عبدالله بن أنيس، عن جابر، وهي الراجحة في نظري، لأنَّ أهل المغازي أضبط لذلك من غيرهم)[27]، ثم ذكر قرائن أخرى في ترجيح ما قاله أهل المغازي.

ومن الأمثلة على منهج المحدثين في التعامل مع الروايات التاريخية ما ذكره الحافظ ابن حجر من قوله: (والواقدي إذا لم يخالف الأخبار الصحيحة ولا غَيره من أهل المغازي مقبولٌ في المغازي عند أصحابنا، والله تعالى أعلم)[28].

المبحث السادس: ضوابط تجب مراعاتها في التعامل مع المرويات التاريخية:

يمكن استخلاص الضوابط من خلال ما ذكره أهل العلم عند دراسة المرويات التاريخية، وهي:

1- أن يكون الذي يتناول الروايات التاريخية دراسة ونقدا بصيرا بعلم الحديث رواية ودراية، حتى يعرف شروط الحديث المقبول والمردود.

2- أ ن يكون الناظر في الروايات عارفا بالتاريخ ووقائعه، وأن يكون مطّلعا على الكتب التاريخية المعتبرة حتى لا يصحح أمرا أجمع أهل المغازي على تضعيفه أو العكس.

قال ابن عبد البر: (معلوم عند **جميع أهل المغازي** أنه ﷺ لم يصل منذ افترضت الصلاة عليه إلا بوضوء ولا يدفع ذلك إلا جاهل أو معاند)[29].

وهذا يدل على اعتبار اتفاق أهل السير في اثبات أمر أو نفيه وإن لم يرد ذلك في نص

---

[26] Bin hanbal, Ahmed bin Muhammad bin Hanbal, Musnad Ahmed (Muassasa Al Risalah, 2001), Vol. 23, P.177, (14903).
[27] ibn Hajar, Fathul Bari, Vol. 5, P.320.
[28] ibn Hajar, Ahmed bin Ali bin hajar al Asqalani, Al Talkhees al habeer, dar al Adhwa al salaf, 2007), Vol.4, P.1712.
[29] ibn hajar, Fathul bari, Vol. 1, P.434.

صريح.

ومثال آخر هو ما ذكر الذهبي عن ابن سعد من حديث مُحَمَّد بن عبد الله الأنصاري، عن أبيه عبد الله الأنصاري، عن مولى لأنس أنه قال له: شهدت بدرا؟ فقال: لا أم لك، وأين غبت عن بدر؟! قال الأنصاري: خرج مع رسول الله ﷺ إلى بدر وهو غلام يخدمه، وقد رواه عمر بن شبة، عن الأنصاري، عن أبيه، عن ثمامة، قال: قيل لأنس، فذكر مثله، ثم تعقبه الذهبي بقوله: "**قلت: لم أر أحدا من أصحاب المغازي قال هذا**"[30].

علّق الحافظ أبو الحجاج المزي على هذه الرواية بقوله: (هكذا قال الأنصاري، ولم يذكر ذلك أحدٌ من أصحاب المغازي) [31].

3– أن لا يكون في متن الرواية التاريخية أو القصة نكارة ومخالفة لما هو معلوم ومتقرر في الشريعة الإسلامية، فإن الأصول المقررة لهذا الدين قد ثبتت بيقين فلا نخرج عنها إلا بيقين.

ومثال ذلك ما جاء في "صحيح البخاري"[32] من قول الزُّهْري: فَأَخْبرني عروة عن عَائِشَةَ رَضِي اللَّهُ عنهَا أَنَّها قَالَتْ : ... وفتر الوحي فترة حتى حزن النبي ﷺ **فيما بلَغَنَا**، حزناً غدَ ا منه مراراكي يتردَّى من رءوس شواهق الجبال...".

وهذا بلاغ من بلاغات الزهري، وليس من قول عائشة ﵂، والبلاغات لها حكم المعلّقات عند أهل الحديث، ولا بد من طلب الإسناد لها، فهي ليست على شرط الإمام البخاري، ولا يعتمد عليها لمجرد كونها واردة في بعض المصادر الموثوقة، وعليه فإثبات مثل هذا الأمر الكبير أن الرسول ﷺ همَّ بإلقاء نفسه بعدما أوحي إليه بحاجة إلى دليل معتبر.

[30] Al zahabi, Tareekhul Islam, Vol. 2, P.1057.
[31] Al Mizzi, Tahzeebul kamal, Vol. 3, P. 368.
Ibn Katheer, Al Bidaya wal Nihaya, Vol. 5, P. 215.
[32] Al bukhari, Al Sahee, (6581).

The Scholar Islamic Academic Research Journal
Vol. 7, No. 2 || July –December 2021||P.91-107
https://doi.org/10.29370/siarj/ issue13arabic5

وذكر ابن حجر أن قائل "فيما بلَغنا" هو الزهري، ويقصد بقوله ذلك أن في جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله ﷺ في هذه القصة، ثم قال الحافظ: "وهو من بلاغات الزهري وليس موصولاً، وقال الكرماني: هذا هو الظاهر"[33].

4- أن لا يكون المتن التاريخي مخالفًا لعامة ما عرف واشتهر في نصوص الكتاب والسنة الثابتة.

5- أن لا يكون في الرواية ما يقدح في جناب النبي ﷺ، أو جناب أصحابه الكرام أو آل بيته رضوان الله عليهم أجمعين، فإن بعض الرواة المشهورين برواية التاريخ وإن رووا بعض الأحداث بالأسانيد إلا أنهم تأثروا ببعض البدع، فما رووه من الأمور التي حصلت بين الصحابة في حالة الحرب ونحوه فإنه يتريَّث في قبوله.

6- التأكد التام من عدم احتواء الخبر التاريخي الأحكام الفقهية والشرعية، فإذا اشتمل الخبر ببعض الأحكام، أو قد يستنبط منه حكم شرعي؛ عومل معاملة عموم الأحاديث التي يشترط فيها الثبوت بدرجة عالية.

7- أن لا تكون الرواية ضعفها ضعفًا شديدًا، فإذا اجتمعت في الحديث أسباب الضعف المتعددة، فإنه لا يعتبر به في التاريخ ولا في غيره من أبواب الدين.

الخاتمة في ذكر أهم نتائج البحث:

1-الإسناد خصيصة من خصائص هذه الأمة، فاستحضارها ووجود قواعدها العامة ينبغي أن يكون حاضرا في دراسة جميع العلوم ولا سيما التاريخ الذي يجمع الغث والسمين.

2-تطبيق قواعد المحدثين في التحري والتدقيق والنظر في أحوال نقلة الأخبار هي الوسيلة إلى الترجيح بين الروايات المتعارضة, كما أنها خير معين في قبول أو رفض بعض المتون المضطربة أو الشاذة عن الإطار العام لتاريخ أمتنا.

---

(33) Ibn Hajar, Fathul Bari, Vol. 12, P. 359.

The Scholar Islamic Academic Research Journal
Vol. 7, No. 2 || July –December 2021||P.91-107
https://doi.org/10.29370/siarj/ issue13arabic5

3- لا شك في وجود فرق جوهري بين رواية (الحديث) ورواية (الأخبار) فالأولى تبنى عليها الأحكام وإقامة الحدود، والثانية قد تكون مشتملة على تفاصيل قصة لا يستفاد منها التشريع، فكان لا بد من مراعاة الفرق.

4-ليس من منهج المحدثين تطبيق القواعد التي أعملوها في أحاديث الحلال والحرام على المرويات التاريخية على السواء، وفعل ذلك يذهب بتسلسل كثير من الوقائع التاريخية ويترك لنا فراغا في الأحداث.

5-إن المثال التطبيقي لمعرفة منهج المحدثين في التعامل مع المرويات التاريخي يتضح من صنيع المخرجين مثل الحافظ ابن حجر وغيره، فنجدهم يفرقون في التعامل مع أحاديث زياد بن عبد الله البكّائي، وسيف بن عمر، ومُحَّد بن عمر الواقدي، فيضعفون كثيرا من مروياتهم المتعلقة بالحلال والحرام، وأما الأخبار المنقولة من طريقهما في الحوادث والوقائع فاعتبروا بها ما لم يكن فيها نكارة ومخالفة.

التوصيات :

1- أوصي بضرورة نشر منهج المحدثين في التعامل مع مرويات التاريخ والتفسير والأحكام مع توضيح ضوابط كل منها.

2- أوصي الجامعات والكليات المتخصصة بالعناية بطبع وإخراج كتب التاريخ الإسلامي، وذلك بتحقيقها على نسخ خطية متقنة، والتي قد سهل الوصول إليها في عالم الانترنت اليوم.

3- أوصي بإعادة كتابة التاريخ بحيث تجتنب الروايات الواهية ، ويعتمد على ما صح.

